



صحيفة وقائع: "منصب عام، مصالح خاصة: المساءلة من خلال الإفصاح عن الدخل والممتلكات" إخفاء الممتلكات المسروقة وما ينبغي عمله بهذا الشأن"

أسباب أهمية الدراسة

تبرز دراسة "منصب عام، مصالح خاصة: المساءلة من خلال الإفصاح عن الدخل والممتلكات" مدى أهمية أنظمة الإفصاح المالي في الحد من الفساد. فمن شأن الإفصاح عن الدخل والممتلكات أن يسهم في إيجاد مناخ من النزاهة في الإدارة العامة، وتشجيع المواطنين على الثقة في كبار الموظفين العموميين، وصولاً في نهاية المطاف إلى منع ورصد استغلال المناصب العامة في تحقيق منافع خاصة. لكن ما تتمتع به هذه الأنظمة من إمكانيات مفيدة لجهود مكافحة الفساد بشكل عام، من حيث منعها ورصدها وإحالتها إلى القضاء، لم يُستغل بعد كما ينبغي. ويسعي هذا الدليل الإرشادي، عن طريق إلقاء نظرة عامة على أنظمة المراجعة الداخلية بمختلف أنواعها، إلى التوعية بهذه الجوانب وإرشاد صناعات السياسات والقائمين عليها إلى كيفية بناء القدرات والروابط المؤسسية اللازمة لتطبيقها.

وستخرج هذه المطبوعة في جزئين:

- **الجزء الأول**، وهو موجه إلى صناعات السياسات بإدارة المراجعة الداخلية والممارسين وغيرهم من المهتمين بأدوات مكافحة الفساد وإجراءاتها. ويستكشف الدليل الإرشادي: التدابير المؤسسية والأطر التنظيمية لأنظمة المراجعة الداخلية؛ ونطاق عمل النظام ومدى تغطيته؛ والقدرات المؤسسية المطلوب توفرها لدى الجهات التنفيذية كي تقوم بالمهمة الموكلة إليها.
- **الجزء الثاني**، ويتضمن فحص أنظمة المراجعة الداخلية في عشرة بلدان (الأرجنتين؛ وكرواتيا؛ وغواتيمالا؛ وإندونيسيا؛ والأردن؛ وجمهورية قبرغيز؛ ومنغوليا؛ ورواندا؛ وسلوفينيا؛ والولايات المتحدة) فضلاً عن إحدى المناطق الإدارية الخاصة (منطقة هونغ كونغ التابعة للصين).

النتائج الرئيسية

- أهمية السياق والأهداف: تتوقف فعالية أي نظام للمراجعة الداخلية على مراعاة السمات الخاصة بالبلد المعني في تصميمه والعناية في تطبيقه.
- خصوصية التصميم هو الأساس: لا بد أن يعكس نطاق عمل وتغطية نظام المراجعة الداخلية الكفاءة والموثوق فيه مستوى المخاطر بالبلد المعني وقدراته فيما يتعلق بالموارد.
- ضرورة إجراء مراجعة تتصف بالمصداقية لمحتوى الإفصاح عن الدخل والممتلكات: وتتعلق التحديات في هذا الصدد بنقص الموارد الداخلية والقدرة على إدارة البيانات.
- ضرورة أن يمثل أي نظام مؤثر ذي مصداقية تهديداً معقولاً برصد المخالفات (مثل عدم الإفصاح أو التأخر في تقديم البيانات أو تزييفها) وتهديداً معقولاً بالعواقب المترتبة على هذه المخالفات.
- إمكانية اطلاع الجمهور على البيانات تثير بعض النقاشات المشروعة: في إيجاد توازن بين حق الجمهور في الاطلاع على المعلومات وحق مقدم البيانات في الحفاظ على الخصوصية يمثل تحدياً يواجه معظم الأنظمة.

المنهجية

يستند الدليل الإرشادي إلى دراسات تفصيلية لإدارة المراجعة الداخلية في 10 بلدان وإحدى المناطق الإدارية الخاصة، وإلى تحليلات تفصيلية للقواعد المنظمة لعمل إدارة المراجعة الداخلية في 88 بلداً (للمزيد من المعلومات انظر <https://www.agidata.org/pam/>)، واستعراض للمؤلفات المتعلقة بقضايا المراجعة الداخلية. وتستند النتائج التي خلصت إليها دراسات الحالة المذكورة إلى بحوث ومقابلات مع مديري أنظمة المراجعة الداخلية، وصناعات السياسات، وممثلي المجتمع المدني، والأكاديميين المتخصصين.

وتُعد دراسة "منصب عام، مصالح خاصة: المساءلة من خلال الإفصاح عن الدخل والممتلكات" أحد المشروعات المنبثقة عن **مبادرة استرداد الممتلكات المسروقة (STAR)**، وهي شراكة أسسها البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بغرض المساعدة في القضاء على الملاذات الآمنة لعائدات الفساد، وكذلك تسهيل استرداد الممتلكات المسروقة بطريقة منظمة وسريعة. **للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/star**